المؤشرات القومية والتنمية

obeikandl.com

obeikandl.com

المؤشرات القومية والتنمية

يتناول هذا الفصل بعض أهم المؤشرات القومية ذات الارتباط الوثيق بعملية التنمية سواء القومية أو التنمية المحلية ، وذلك للتعرف على أثر تلك العوامل على عمليات التنمية فى الريف وكيف يمكن الاستفادة والموائمة مع تلك العوامل .

حيث تناول الفصل السكان وقوة العمل ، وأهم مؤشرات الاقتصاد القومى ، والإصلاحات الهيكلية ، وأهداف السياسة الاقتصادية فى المرحلة القادمة . ومن الجانب الزراعى تناول الأرض الزراعية والتركيب المحصولى ، الفجوة الغذائية ، العمالة الزراعية ، الائتمان الزراعى ، التعاونيات ، والتغير فى دور ومهام المؤسسات الزراعية ، والأهداف التنموية فى القطاع الزراعى .

1-1 السكان :

تتصف مصر بارتفاع معدلات النمو السكانى الذى قارب 3٪ سنويًا فى بعضا الفترات ، حيث تزايد معدل النمو السكانى من نحو 2.84٪ عام 1981 إلى 3.45 عام 1984 ، وأخذ فى التناقص بعد ذلك ليصل إلى نحو 2.6٪عام 1993/92 .

ومن ثم فقد وصل إجمالى عدد السكان نحو 75.33 مليون نسمة فى ذات السنة ، منهم نحو 29.21 مليون ذكور تمثل 50.95٪ من إجمالى السكان ، ومنهم 28.11 مليون إناث تمثل نحو 46.05٪ من الإجمالى . جدول (1-1) .

وفى ذات الوقت هناك احتلال فى التركيب العمرى للسكان ـ الهرم السكانى ـ حيث يزداد صغار السن ، وهو ما يعنى ارتفاع نسبة الإعالة وزيادة الطلب على الخدمات ، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة ، حيث تحتوى الفئة العمرية (يوم لأقل من 20 سنة) نحو 55٪ من إجمالى السكان ، والفئة العمرية (20 لأقل من 59 سنة) نحو 40٪ والفئة (أكبر من 59 سنة) نحو 5٪ .

ووفقًا لجدول (1-2) فإن فئة الصغار ومن هم فى سن التعليم تمثل نحو 58.42٪ من إجمالى السكان عام 1992/91 .

جدول (1-1)

تطور أعداد السكان ومعدل الزيادة السنوية فى خلال الفترة 1981 – 93/92

(بالألف جنيه)

السنة	ذكور	إناث	الجملة	معدل الزيادة السنوية
1981	22068	21397	43465	2.84
1982	22681	21992	44673	2.87
1983	23290	22625	45915	2.78
1984	24086	23414	47500	3.45
1985	23829	24047	47876	0.8
1986	24709	23545	48254	0.8
*1987	25885	23944	49829	3.3
*1988	26844	24601	52886	2.7
*1989	27611	25275	52886	2.8
*1991/90 (1)	27785	26652	54437	2.9
*1992/91 (1)	28505	27388	55893	2.7
*1993/92 (1)	29215	28116	57331	2.6

* لا يشمل المواطنين بالخارج .

(1) تقديرات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

---

(1) تقديرات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

جدول (1-2)

عدد السكان وقوة العمل ونسبة البطالة

(بالألف)

البيان	1987/86	1991/90	1992/91
أولاً : السكان*	48439	54437	55893
أقل من ستة سنوات	8555	غير متوافر	9549
سن التعليم (6 - 24)	19899		23108
سن الإنتاج (15 - 64)	27347		32065
كبار السن (65 فأكثر)	1839		2063
ثانيًا : قوة العمل ونسبة البطالة**			
قوة العمل	12891	14760	15268
عدد المشتغلين	11998	13527	13900
عدد المتعطلين	893	1233	1368
نسبة البطالة الظاهرة	٪6.9	٪8.4	٪9

المصدر :

* وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة (93/92 - 1997/96) ، المجلد السنوى الأول - إبريل 1992 .

* وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية (88/87 - 1992/91) ، المجلد السنوى الخامس (1992/91) .

1-2 قوة العمل :

وتتزايد قوة العمل من سنة لأخرى ، حيث تزايدت من نحو 12.95 مليون فرد عام 1987/86 إلى نحو 16.45 مليون فرد عام 1995/94 . وفى نفس الوقت تناقصت نسبة التوظف من نحو 92.6٪ إلى نحو 90.4٪ خلال نفس الفترة .

وقد أدى ذلك إلى ازدياد البطالة لتصل إلى نحو 1.75 مليون فرد تمثل نحو 9.6٪ من قوة العمل عام 1995/94 جدول (1-3) . وهذا التقدير يأخذ فى الاعتبار أن العمالة الزراعية تمثل نحو 5.6 مليون فرد ، وهم فى حالة عمل . فإذا أضيف إلى التقدير السابق ما تمثله مختلف أنواع البطالة الزراعية . يصل تقدير البطالة إلى ما يقارب 3 ملايين فرد . قدر كبير منهم من الشباب وخريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة . وتمثل مشكلة البطالة أهم وأخطر المشاكل التى تجابه الاقتصاد القومى .

1-3 أهم المؤشرات الاقتصادية

كما تزايد الناتج المحلى الإجمالى من نحو 21.1 مليار جنيه إلى نحو 130.53 مليار جنيه خلال الفترة من عام 1983/82 إلى عام 1993/92 كما ازدادات قيمة الناتج الزراعى من نحو 3.88 مليار جنيه إلى نحو 21.27 مليار جنيه خلال نفس العامين ، أو ما نسبته نحو 18.41٪ ، 16.29٪ من إجمالى الناتج المحلى خلال نفس الفترتين .

جدول (1-3)

قوة العمل والمشتغلين ونسبة البطالة

(العدد بالألف)

السنة	قوة العمل	المشتغلون	نسبة التوظف٪	البطالة السافرة	نسبة البطالة٪
1982/81	11092	10522	94.9	570	5.1
1987/86	12956	11998	92.6	958	7.4
1992/91	15141	13742	90.8	1399	9.2
1993/92	15571	14011	90.0	1560	10.0
1994/93	16013	14436	90.2	1577	9.6
1995/94	16452	14879	90.4	1573	9.6
معدل النمو فى 13 سنة٪	48.3	41.3	—	177.7	—
معدل النمو السنوى ٪	3.1	2.7	—	8.2	—

المصدر :

وزارة التخطيط ـ إطار خطة 1996/95 .

وبلغ عجز الموازنة نحو 9.14 مليار جنيه ، والدين العام الخارجى نحو 29.1 مليار دولار ، ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات نحو 26.1٪ فى عام 1993/92 ، بينما بلغ عجز ميزان المدفوعات نحو 921 مليون جنيه فى نفس العام ، (جدول 1-4 ، 1-5) .

وبالنسبة للميزان التجارى فقد تناقص العجز من نحو 21.95 مليار جنيه عام 1991 إلى نحو 11.40 مليار جنيه عام 1992 .

كما تناقص معدل التضخم من نحو 16.8٪ عام 1990 إلى نحو 10٪ عام 1991 ، ويعد معدل التضخم من أهم مؤشرات أداء الاقتصاد القومى (جدول 1-6) .

منذ بداية الثمانينيات كانت هناك محاولات مستمرة للإصلاح الاقتصادى ولكنها محاولات جزئية وحذرة ومترددة خاصة فيما يتعلق منها برفع الأسعار بشكل مباشر . ومع العودة إلى نظام الخطط الخمسية عام 1982 . إلا أن التخطيط لم يتضمن أى مناهج لتخطيط الأسعار أو صياغة سياسة سعرية تتسق مع الخطة العينية الموضوعة . وقد قامت محاولات جزئية لتعديل أسعار بعض السلع فى محاولة لتخفيف عبء الدعم ولزيادة موارد دولة فتم رفع أسعار الطاقة أكثر من مرة ، وفى عام 1981 تم توحيد الضرائب غير المباشرة فى ضريبة واحدة تحت مسمى ضريبة الاستهلاك وذلك لتوسيع القاعدة التى تخضع لهذه الرسوم . وفى عام 1986 تم تعديل بعض الأسعار وتحرير أسعار عدة سلع وتعديل سعر صرف العملة وإنشاء السوق المصرفية ، ورفع بعض القيود الجمركية وإلغاء أذون الاستيراد .

جدول (1-4)

بعض مؤشرات الاقتصاد المصرى

البيان	الوحدة	1983/82	1987/86	1991/90	1993/92
الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	مليون جنيه	21104.7	40884.7	50176.6	130530
الناتج الزراعى	مليون جنيه	3886	8640	9820	21275
عجز الموازنة	مليون جنيه	(4845.2)	(9081)	(8767)	(9144)
الدين العام الخارجى	بليون دولار	15.25	30.5	27.1	29.1
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ٪	٪	43	55.3	27.4	.....
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (٪)	٪	22	25.4	21.5	26.1
سعر صرف الجنيه المصرى	بالدولار	1.43	1.43	0.31	0.30
المتحصلات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	—	—	—	31240.5 (1993/92)
المدفوعات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	—	—	—	40452.03 (1993/92)

المصدر :

البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ المجلد السادس والأربعون 1993 . القاهرة

جدول (1-5)

ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة 83/82 - 1993/92 (ملخص عام)

السنة	المعاملات الجارية				رصيد المعاملات الجارية (عجز الميزان بدون التحويلات)	التحويلات*	الرصيد العام
	المعاملات المنظورة		المعاملات غير المنظورة				
	مدفوعات	متحصلات	مدفوعات	متحصلات			
1993/82	3682.5	2682.9	2282.0	5209.7	771.9 -	17.9	754.0 -
1984/83	7348.8	2859.8	2500.2	8573.1	1116.1 -	18.3	1097.8 -
1985/84	7734.1	2837.5	2402.7	5839.1	1460.2 -	155.5	1304.7 -
1986/85	9221.4	2885.4	3833.8	3461.9	6707.9 -	4306.1	2401.8 -
1987/86	13787.9	2706.0	5760.1	5811.8	11029.3 -	8356.6	2672.7 -
1988/87	17737.7	2766.0	4588.8	7059.2	11501.3 -	9087.9	2413.4 -
** 1989/88	23234.2	4606.1	6935.4	12952.6	12610.9 -	11050.6	1560.2 -
** 1990/89	25516.9	5567.2	7955.3	13971.5	13933.5 -	12291.0	1642.5 -
1991/90	31392.0	9438.9	10822.4	20921.3	11854.2 -	15261.2	3407.1 -
1992/91	32971.2	11542.6	16504.8	28506.5	9426.9 -	21649.8	12222.9 -
1993/92	35662.4	11322.2	18975.4	30521.9	12793.7 -	28717.2	15923.6 -
1994/93	36111.6	10305.8	18504.0	30346.9	13962.9 -	23582.9	9620.0 -

* منذ عام 1986/85 تشمل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج .

** على أساس سعر البنك المركزى لبعض المعاملات ومتوسط سعر السوق المصرفية السائد خلال فترة باقى المعاملات .

المصدر : النشرة الاقتصادية ـ البنك الأهلى المصرى ـ 1994 .

جدول (1-6)

معدل التضخم والميزان التجارى

السنة	معدل التضخم	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجارى
1980	24.5	2132.1	3401.9	(1269.8)
1985	10.1	2599.9	6973.0	(4373.1)
1986	19.2	2053.9	8051.4	(5997.4)
1987	25.1	3046.0	11357.8	(8311.8)
1988	14.8	3994.4	16308.5	(12314.1)
1989	28.5	5734.7	16623.6	(10888.8)
1990	16.8	6953.7	24823.2	(17869.4)
1991	16.2	9438.9	31392.0	(21953.1)
1992	10.00	5701.7	17101.7	(11400.1)

المصدر :

البنك المركزى المصرى ـ المجلة الاقتصادية

وفى يناير 1991 قرر البنك المركزى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة إلى جانب استخدام أذون الخزانة لتغطية جزء من عجز الموازنة العامة للدولة . وفى نهاية فبراير 1991 ألغت الحكومة النظام القائم للسوق المصرفية والذى أنشأ فى عام 1987 وطبقت ما سمة بالسوق الحرة للنقد الأجنبى وفقًا لمقتضيات العرض والطلب وهو ما يعنى تعويم الجنيه المصرى تعويمًا كاملاً . وفى مايو 1991 أقرت الحكومة قانون ضريبة المبيعات بهدف زيادة الإيرادات العامة ولتحل محل ضريبة الاستهلاك وذلك بهدف الإصلاح الضريبى الشامل الذى يقود إلى الأخذ بنظام الضريبة الموحدة[1] .

(1) معهد التخطيط القومى "تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة" ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 75 ، 1992 ، ص 140 . .

4-1 وقد أدت سياسة الإصلاح الاقتصادى (الإصلاحات الهيكلية) والتى طبقت فى الاقتصاد المصرى بدءا من عام 1991 ، إلى عدة نتائج منها :

1 ـ تحرير سعر الصرف ، حيث تم ذلك منذ عام 1991 ، وأصبح السعر يتحدد وفقًا لقوى العرض والطلب فى السوق ، مع حرية تعامل البنوك والقطاع الخاص فى العملة الأجنبية ، وقد أدى ذلك إلى استقرار كبير فى أسعار صرف الجنيه المصرى ولا يتعدى التذبذب فى سعره أكثر من 2 - 3٪ سنويًا .

2 ـ تحرير أسعار الفائدة ، فقد أعطيت الحرية لكافة المؤسسات المالية والبنوك لتحديد أسعار الفائدة وفقًا لحالة السوق ، ويتغير سعر الفائدة من بنك لآخر ومن فترة لأخرى . وتم ذلك منذ بداية عام 1991 .

3 ـ تحرير أنماط الإنتاج ، والأسعار ، تم ذلك سواء للإنتاج الصناعى أو الزراعى ، حيث أصبح الموجه الأساسى للإنتاج هو العرض والطلب ، وذلك بعد أن كان تحديد نوع وحجم الإنتاج وفقًا للخطة ، وبدء فى ذلك منذ عام 1990 .

وارتبط تحرير الإنتاج بتحرير أسعار كافة السلع (ما عدا بعض السلع الغذائية الأساسية) ، وتحرير التسويق الداخلى والخارجى لكافة السلع (ماعدا سكر القصب) .

وارتبط تحرير التجارة برفع يد الدولة عن الاتجار فى مستلزمات الإنتاج الزراعى كافة وتركت للقطاع الخاص والسوق الحر .

4 ـ تشجيع القطاع الخاص ، حيث صدرت العديد من القوانين التى تحمى وتشجع الاستثمار الخاص ، وقد أدى ذلك إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، حيث زادت الاستثمارات الخاصة من نحو 21.9مليار جنيه خلال خطة (83/82 ـ 1987/86) إلى نحو 49.2 مليار جنيه فى خطة (88/87 ـ 1992/91) وتزايد الاستثمار الخاص مستمر .

5 ـ إنشاء وتشجيع سوق رأس المال (البورصة) ، حيث تعد أساسية لتحقيق

التحرير الاقتصادى والخصخصة ، وقد تم إنشاء البورصة وبدأت فى مزاولة عملها منذ منتصف 1992 .

6 ـ التخلص من القطاع العام (الخصخصة) ، وهى من أشد العمليات مدعاة للجدل فى المجتمع ، وأكثرها حساسية . ولكن بصفة عامة تتم على مراحل بدءاً بالمشاريع والصناعات غير الأساسية ، مع الإبقاء بصفة عامة على الصناعات الاستراتيجية فى نطاق القطاع العام . وتتم إما بالبيع أو التأجير أو المشاركة ولكل إيجابياته وسلبياته .

7 ـ تحسن أداء الاقتصاد القومى ، وبإيجاز أدى التحرير الاقتصادى إلى العديد من الآثار الإيجابية فى مقدمتها انخفاض معدل التضخم إلى نحو 9 ـ 10٪ ، زيادة الودائع بالعملة الأجنبية إلى نحو 18 مليار دولار (1995) ، استقرار أسعار الصرف ، زيادة الصادرات السلعية ، انخفاض العجز فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى .

8 ـ كما أنه يلزم الإشارة إلى بعض سلبيات مرحلة تحرير الاقتصاد القومى ، وعملية الخصخصة ، فقد أدت إلى زيادة البطالة فى المجتمع وما يرتبط بها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية . كما أن خفض الدعم أدى إلى معاناة الفئات الفقيرة وذات الدخول الثابتة .

مما سبق نخلص إلى بعض الحقائق والسمات فى الاقتصاد والتى نشير إليها فيما يلى :

⇐ الاقتصاد المصرى يعمل وفق اقتصاديات السوق ، وحرية المنافسة ، وحرية التجارة ، وذلك بدءاً من عام 1991/90 .

⇐ يوائم الاقتصاد نفسه للتجارة الحرة (الجات) سواء بين دول المنطقة أو العالم .

⇐ يزداد حجم ودور القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى . وفى نفس الوقت يتناقص حجم ودور القطاع العام .

1-5 أهداف السياسة الاقتصادية :

السياسة الاقتصادية فى مصر تهدف ـ فى مجملها ـ إلى التحديث والاستقرار والانطلاق الإنتاجى والارتقاء بمستوى المعيشة ومحاربة البطالة وصيانة الشباب وتوسيع قاعدة التكامل الاجتماعى ، والتوازن الإقليمى ، والانتشار المنظم على أوسع رقعة من الأرض ، وتطوير الإدارة الحكومية ، وتحقيق اللامركزية ، وتنمية القرية المصرية ، والتهيئة للتكيف الاقتصادى مع مختلف المتغيرات المحلية والعالمية .

وفى سبيل ذلك هناك عدة محاور رئيسية تمثل مرتكزات السياسة الاقتصادية وتشمل[1] :

- ⇐ الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية ، وتعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع لبلوغ أهداف الإنتاج حسب جودة أفضل وتكلفة أقل لضمان المنافسة محليًا وخارجيًا .
- ⇐ الانطلاق الإنتاجى والتحديث وتعظيم الإنتاجية للقطاعات السلعية والخدمية .
- ⇐ الارتقاء بإمكانات الادخار المحلى والعمل على زيادة كفاءة وسائل تعبئة المدخرات إلى الحدود المستوعبة للطاقة الادخارية جميعها والعمل على ترشيد الاقتراض الخارجى .
- ⇐ تحقيق التوطين الأمثل للاستثمارات ونشرها على الأقاليم والمحافظات حسب الميزات النسبية ومقتضيات التطوير مع حل المشاكل والاختناقات التى تواجه الاستثمار فى الموقع وتوسيع الرقعة العمرانية على أساس إيجاد عوامل جذب اقتصادية فى كل مجال عمرانى جديد .
- ⇐ زيادة دور القطاع الخاص فى التنمية وفق آليات السوق جنبًا إلى جنب مع قطاع الأعمال العام ، مع توسيع قاعدة الملكية ليزيد نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلى الإجمالى ويتزايد دوره فى الاستثمارات .

---

(1) وزارة التخطيط ـ "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (92/93 ـ 96/1997)" .

⇐ العمل على الارتقاء بالجودة فى الإنتاج ومناسبة السعر وتخفيض التكلفة وتحسين الأداء فى الخدمات ، وتعظيم التصدير والقدرة على المنافسة وإيجاد الإمكانيات لتوفير مستلزمات الإنتاج ولتسويق وإيجاد وسائل الربط بين الأنشطة وبين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة والتجميعية .

⇐ العمل على الارتفاع بأوضاع التعامل مع العالم الخارجى وتوثيق لعلاقات به بما يمكن من الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية والعمل على إيجاد التعاون الوثيق فى المنطقة العربية ومع الدول الأخرى .

⇐ الحد من مشكلة البطالة والاستقرار فى اتخاذ الخطوط الإيجابية والعملية لتوظيف هذا الرصيد من العمالة وذلك بإيجاد فرص عمل فى مجالات مكثفة للعمالة ، تعطى عناية فائقة للتعليم والتدريب من أجل الوصول إلى مناسبة المهارات مع الاحتياجات .

⇐ تحسين المؤشرات الخاصة بالسكان من خلال تطوير التعليم والتدريب بهدف زيادة قدرة الفرد على الإنتاج والإبداع وأيضًا من خلال توليد فرص عمالة جديدة بهدف الحد من البطالة ، والعمل على مواجهة الزيادة السكانية من خلال تشجيع وتهيئة الظروف المناسبة لزيادة الهجرة الخارجية والعمل على خفض معدل الزيادة الطبيعية من خلال تنظيم النسل .

⇐ الاعتماد على قطاع الصناعة فى خلق فرص عمل والعمل على تلافى التلوث البيئى واختيار الأماكن المنافسة للتوطن الصناعى وكذلك مراعاة المحددات الجغرافية والمصادر الطبيعية والقرب والبعد من الأسواق ومنافذ البيع ، وعدم الاعتداء على الأراضى الزراعية .

⇐ ضغط الإنفاق الاستثمارى العام بحيث يقتصر على المشروعات ذات الأولوية القصوى بالنسبة للحكومة وعلى أدنى حد ممكن بالنسبة للقطاع العام ، بالإضافة إلى تجنب إنشاء مشروعات جديدة أو خطوط إنتاجية جديدة يقوم بها القطاع الخاص .

⇐ كذلك التنمية المتكاملة للقرية المصرية ، والتى تعد المدخل الأساسى لتنمية مصر فى القرن الحادى والعشرين ، والسبب الأول فى تعثر التنمية فى الفترات السابقة هو عدم الاهتمام الكافى بتنمية القرية وكذلك تزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فى المجتمع ، ومن ثم وجب الإسراع بتنمية القرية فى كافة أنشطتها الاقتصادية الثقافية ، الصحية ، الخدمية ... إلخ .

⇐ استكمال الاصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد القومى .

1-6 الأرض الزراعية والتركيب المحصولى :

تزداد باستمرار مساحة الرقعة المزروعة نتيجة لعمليات التوسيع الأفقى ، فقد ازدادت المساحة المزروعة من نحو 5.76 مليون فدان عام 1947 إلى نحو 6.75 مليون فدان عام 1991 ـ جدول (1-8) ثم إلى نحو 7.4 مليون فدان عام 1993[1] .

هذا ، فى حين أن المساحة المحصولية تبلغ نحو 12.72 مليون فدان عام 1993 ونحو 13.57 مليون فدان عام 1995/94 ، أى أن معدل التكثيف المحصولى بلغ نحو 2 ، حيث تزرع الأرض أكثر من مرة فى السنة الزراعية الواحدة .

وتنقسم الأراضى المصرية الزراعية إلى خمس رتب إنتاجية وفقًا لجدارتها الإنتاجية (للفترة (1990/86) ـ حيث تعد أراضى الدرجتين الثانية والثالثة هما الأكثر انتشاراً حيث يمثلان نحو 75.6٪ من جملة الأراضى الزراعية ، بينما تمثل كل من أراضى الدرجة الأولى نحو 12.5٪ والرابعة 8.7٪ والخامسة 3.3٪ (جدول 1-8) .

ويأتى فى مقدمة المحاصيل المزروعة من حيث المساحة محاصيل الحبوب والقمح والذرة الشامية بمساحة نحو 2.28 ، 2.05 مليون فدان لكل ، يلى ذلك محاصيل الأعلاف البرسيم بنوعيه المستديم والمؤقت (التحريش) بمساحة تبلغ نحو 1.92 ، 0.70 مليون فدان 0.7 ، والأعلاف الأخرى تشغل 5.30 مليون فدان .

---

(1) الفدان 4200 م^2 ، والهكتار 10.000 م^2 .

جدول (1-7)

الموارد والاستخدامات الكلية للخطة الخمسية الثالثة (93/92 ، 1997/96)

البيان / البند	1993/92	1994/93	معدل النمو٪	1995/94	معدل النمو٪	1996/95	معدل النمو٪	1997/96	معدل النمو٪
الموارد الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل	134.25	139.47	3.6	145.38	4.5			160.8	5.1
صافي الضرائب غير المباشرة	7.25	7.63	6.7	10.8	7.5			14.2	5.8
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	141.5	147.1	3.8	155.7	4.7			175.00	5.1
الواردات من السلع والخدمات	45.5	48.7	8.9	53.1	3.3			58.7	3.0
إجمالي الموارد	187	195.7	5.1	208.8	4.3			233.7	4.6
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الكلي	119.94	124.66	4.1	129.45	4.2			149.5	4.1
الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي	104.57	108.38	3.6	112.3	3.9				3.9
الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام	15.37	16.26	5.8	17.2	5.9				6.1
التكوين الراسمالي الإجمالي	26.21	30.96	7.1	32.25	4.5			30.5	4.4
تكوين رأس المال الثابت	25.27	28.9	6.9	32.1	4.2			30.5	4.6
الزيادة في المخزون	0.51	0.44	60.0	0.25	56.2			(-)	00
الصادرات من السلع والخدمات	40.85	44.9	7.4	47	4.7			53.7	6.0
إجمالي الاستخدامات	187.00	195.8	5.1	208.8	4.3			233.7	4.6

المصدر : وزارة التخطيط ـ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (93/92 ـ 1997/96) .

وخطة عامها الأول ، والسنة الثانية والثالثة من الخطة (94/93 ، 1995/94) المكونات الرئيسية

والخضر بأنواعها تشغل نحو 1.5 مليون فدان ، والأرز نحو 1.4 مليون فدان .

يلى ذلك فى الأهمية الفاكهة بأنواعها وتشغل 0.90 مليون فدان ثم القطن ويشغل نحو 0.72 مليون فدان ، أما قصب السكر فيشغل نحو 0.26 مليون فدان وذلك فى عام 1995/94 (جدول 1-9) .

ومن ثم فإن الأهمية النسبية لكل مجموعة محصولية فى التركيب المحصولى عام 1995/94 كانت 46.47٪ للحبوب الغذائية ، ونحو 21.55٪ للأعلاف الحيوانية ، ونحو 18.18٪ للخضر والفاكهة والبصل ، ونحو 3.23 للمحاصيل البقولية ، 2.5٪ للمحاصيل السكرية ، أما باقى المحاصيل فتمثل نحو 8.07٪ من جملة المساحة المحصولية منها نحو 5.31٪ لمساحة القطن (جدول (1-10) .

جدول (1-8)

التصنيف الاقتصادى للأرض الزراعية وفقًا للجدارة الإنتاجية (86 - 1990)

الرتبة	إجمالى الرقعة الزراعية ألف فدان	٪
الأولى	791	12.49
الثانية	2959	46.72
الثالثة	1828	28.86
الرابعة	548	8.66
الخامسة	207	3.27
إجمالى الجمهورية	6333	100

المصدر : وزارة الزراعة ـ قطاع الشئون الاقتصادية ـ نشرة الاقتصاد الزراعى 1992 .

1-7 الثروة الحيوانية :

تمثل الثروة الحيوانية ركيزة أساسية من ركائز الإنتاج الزراعى . وتتعدد مكونات الثروة الحيوانية لتشمل الأبقار والجاموس والأغنام والماعز هذا بالإضافة إلى الجِّمال والحمير .

أما الثروة الداجنة فيأتى فى مقدمتها الدواجن كما تضم الأرانب والبط والأوز والرومى .

وتتجه أعداد الحيوانات للزيادة سنة بعد أخرى ، حيث ازداد عددها من نحو 12.29 مليون رأس عام 1985 إلى نحو 16.16 مليون راس عام 1993 . منها نحو 22.8٪ أبقار ، ونحو 15.90٪ جاموس ، ونحو 28.03٪ أغنام ، ونحو 33.24٪ ماعز (عام 1993) . جدول (1-12) .

ويعد الأبقار والجاموس أهم حيوانات اللحم واللبن فى القطاع الزراعى - والاقتصاد القومة - والتى يعول عليها لتغطية جانب من الطلب المحلى على هذه المنتجات .

كما أن هناك عدد من السمات تتصف بها الزراعة المصرية فى الوقت الراهن وتؤثر على عملية التنمية ، لعل أهمها ما يلى :

1 - الاختلال بين الموارد الأرضية المستثمرة فى الزراعة وبين الطاقات البشرية المتزايدة بصفة مستمرة إذ أنه فى الوقت الذى بلغ فيه عدد سكان مصر نحو 19 مليون نسمة عام 1947 كانت المساحة المنزرعة تبلغ نحو 5.76 مليون فدان ثم زاد عدد السكان فى مصر عام 1993 إلى نحو 59.9 مليون نسمة بزيادة نحو 40.9 مليون نسمة بنسبة زيادة تصل إلى 215٪ عن العام الأول فى الوقت الذى لم تتعدى المساحة المنزرعة نحو 7.4 مليون فدان بنسبة زيادة 28٪ مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المنزرعة من 7.3 قيراط عام 1947 إلى نحو 2.96 قيراط عام 1993 ، أيضًا انخفض نصيب الفرد من الموارد المائية بنفس النسبة .

جدول (1-9)

تطور المساحات لأهم الحاصلات الزراعية خلال 3 سنوات (92/91 - 1995/94)

(بالألف فدان)

المنتج	المساحات				معدلات النمو٪		
	92/91	93/92	94/93	95/94	93/92 92/91	94/93 93/92	95/94 94/93
قمح	2092	2128	2202	2275	1.7	3.5	3.3
شعير	247	115	162	230	(53.3)	40.9	42.0
ذرة شامية	2153	2049	1973	2054	(4.8)	(3.7)	4.1
ذرة رفيعة	334	356	355	374	6.6	(0.28)	5.4
أرز	1186	1291	1283	1373	8.9	(0.6)	7.0
فول	418	240	305	360	(42.6)	27.1	18.0
عدس	19	20	21	25	5.3	5.0	19.0
بقوليات أخرى	39	45	43	53	15.4	(4.4)	23.3
قطن	851	840	884	721	(1.3)	5.2	18.4)
كتان	34	35	29	30	2.9	(17.1)	3.4
قصب سكر	282	281	278	260	(0.4)	(1.1)	(6.5)
بنجر سكر	60	44	41	80	(26.7)	(6.8)	95.1
فول سودانى	49	52	111	97	6.1	113.5	(12.6)
سمسم	64	61	95	78	(4.7)	55.7	(17.8)
عباد الشمس	57	69	111	52	21.1	60.9	(53.2)
فول صويا	111	63	43	56	(43.2)	(31.8)	30.2
خضر	1337	1325	1339	1489	(0.9)	1.056	11.2
بصل	61	54	66	78	(11.5)	22.2	18.2
برسيم مستديم	1943	1997	1853	1925	2.8	7.2)	3.9
برسيم تحريش	856	871	786	700	1.8	(9.8)	(11.0)
أعلاف أخرى	350	295	210	300	(15.7)	(28.8)	42.8
نباتات طبية وعطرية	40	49	56	60	22.5	14.3	7.1
فاكهة	896	906	804	900	1.1	(11.3)	11.9
إجمالى المساحة المحصولية	—	—	—	13570	—	—	—

المصدر : الإطار العام الخطة التنمية 1996/95 - وزارة التخطيط 1995 .

جدول (1-10)

الأهمية النسبية للمجموعات المحصولية عام 1995/94

المساحة (الألف فدان)

نوع المحصول	المساحة لكل محصول	الجملة للمجموعة	٪ من المساحة المحصولية
محاصيل الحبوب الغذائية		6306	46.47
قمح	2275		
ذرة شامية	2054		
ذرة رفيعة	473		
أرز	3137		
شعير	230		
أعلاف حيوانية		2925	21.55
برسيم مستديم	1925		
برسيم موقت	700		
أعلاف أخرى	300		
خضر	1489		
فاكهة	900	2467	18.18
بصل	78		
بقول		438	3.23
فول	360		
عدس	25		
أخرى	53		
محاصيل سكرية		340	2.50
قصب سكر	260		
بنجر سكر	80		
محاصيل أخرى	1094.00	1094	8.07
إجمالى المساحة المحصولية	13570	13570	100

المصدر : احتسبت من البيانات المرفقة .

obeikandl.com

جدول (1-11) تطور الإنتاجية بأهم الحاصلات الزراعية
خلال 3 سنوات (92/91 - 1995/94) بالأراضي القديمة

بالوحدة

المنتج	الوحدة	إنتاجية				معدلات النمو٪		
		92/91	93/92	94/93	95/94	93/92 92/91	94/93 93/92	95/94 94/93
قمح	أردب	15.06	16.27	16.4	17.0	8.0	0.8	3.7
شعير	أردب	11.96	12.42	12.4	12.4	3.8	(0.1)	—
ذرة سامية	أردب	18.75	19.22	19.9	20.13	2.5	3.5	1.2
ذرة رفيعة	أردب	15.05	15.76	16.25	14.0	4.7	3.1	(15.8)
أرز	طن	3.134	3.218	3.28	3.33	2.7	1.9	1.5
فول	طن	2.91	7.12	7.5	7.5	144.7	5.3	—
عدس	طن	4.53	4.78	5.2	5.1	5.5	8.8	(2.0)
ذرة صفراء	أردب	—	—	17.7	18.63	—	8.6	5.3
قطن (زهر)	ق.م	5.9	7.15	7.78	6	21.2	8.8	(22.9)
كتان (قش)	طن	2.73	2.94	2.9	2.9	7.7	—	—
قصب سكر	طن	43.545	43.24	44.6	44.6	(0.7)	3.1	—
بنجر سكر	أردب	19.34	20.80	20.65	22.5	7.5	(0.7)	9.0
فول سودانى	أردب	12.51	13.14	13.48	16.13	5.0	2.6	19.6
سمسم	طن	4.33	4.37	4.45	4.26	0.9	1.8	(4.3)
عباد الشمس	طن	0.966	0.893	0.934	0.969	(7.6)	4.6	3.7
فول صويا	طن	1.191	1.13	1.155	1.231	(5.1)	2.2	6.6
خضر شتوى	طن	9.50	9.69	10.7	10.8	2.0	10.4	0.9
خضر صيفى	طن	10.79	10.50	10.8	10.8	(2.7)	2.9	—
خضر نيلى	طن	8.47	9.87	10.4	9.7	16.5	5.4	(6.7)
بصل شتوى	طن	9.9	10.48	10.5	9.5	5.9	0.2	(9.5)
بصل عروات	طن	9.0	8.8	9.0	9.5	(2.2)	2.3	5.6
الفاكهة	طن	5.7	6.4	7.1	7.5	12.3	10.9	5.6

المصدر : الإطار العام لخطة التنمية 1996/95 ـ وزارة التخطيط 1995 .

جدول (1-12)

تطور حجم وتركيب الثروة الحيوانية

البيان / السنوات	1985	1987	1991	1992	1993
الأبقار والمنتجات الحيوانية					
الأبقار	3356	3245	3537	3612	3688
الجاموس	2386	2454	2527	2548	2570
الأغنام	3365	3793	4270	4398	4530
الماعز	3202	3745	4697	5020	5373
الدجاج	30565	33125	35465	35855	36245

المصدر : وزارة الزراعة ـ التعداد الزراعى ـ أعداد مختلفة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ـ أعداد مختلفة

2 ـ زيادة درجة التكثيف الزراعى إلى نحو 200٪ .

3 ـ انخفاض إنتاجية الكثير من المحاصيل عن الحد الأقصى الممكن للإنتاجية خاصة فى الخضر والفاكهة والحيوانات المزرعية والمحاصيل الزيتية والبقوليات ، رغم الاتجاه للزيادة بصفة عامة (جدول 1-11) .

4 ـ محدودية الزيادة فى مستوى الإنتاجية فى بعض المناطق بسبب انخفاض خصوبة الأراضى نتيجة ارتفاع الماء الأرضى ـ أو عدم كفاية مياه الرى .

5 ـ التنافس بين المحاصيل الغذائية والمحاصيل النقدية (التصديرية والتصنيعية) على الرقعة الزراعية المحدودة حيث مثلث محاصيل الحبوب نحو 46.5٪ ومحاصيل الأعلاف نحو 21.5٪ من المساحة المحصولية عام 1995/94 (جدول 1-10) .

6 ـ قصور الأساليب التكنولوجية المتبعة فى الزراعة إذ أن كثير من العمليات والخدمات الزراعية لا زالت تعتمد على جهد الإنسان والحيوان مما يؤدى إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية .

7 ـ التفتت الحيازى والمحصولى وما ينتج عنه من البعد عن اقتصاديات السعة .

8 ـ التدخل الحكومى فى المرحلة السابقة فى المدخلات والمخرجات مما أدى إلى الكثير من التشوهات وعدم وجود الحوافز الدافعة للإنتاج .

9 ـ بلغ معدل نمو الإنتاج الزراعى فى المتوسط خلال الفترة 88/87 ـ 90/89 نحو 2.8٪ فى الوقت الذى بلغ فيه معدل نمو الاستهلاك الغذائى خلال نفس الفترة 5.2٪ مما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية واختلال الميزان التجارى بصفة عامة والميزان التجارى الزراعى بصفة خاصة حيث بلغت الصادرات الزراعية عام 1992 نحو 480.7 مليون دولار أمريكى مقابل 661.6 مليون دولار عام 1985 فى الوقت الذى بلغت فيه الواردات الزراعية 3263.8 مليون دولار أمريكى عام 1990 مقابل 3709.8 مليون دولار عام 1985 .

1-8 الفجوة الغذائية :

بلغت الفجوة الغذائية فى القمح عام 89/88 نحو 64٪ إذ لم تزد نسبة الاكتفاء الذاتى منه فى نفس العام عن 36٪ ارتفعت تلك النسبة عام 93/92 إلى نحو 50.5٪ .

وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتى حدها الأدنى فى محصول العدس ثم زيت الطعام حيث بلغت فى العدس عام 93/92 نحو 7.6٪ مقابل 15.1٪ عام 89/88 وفى زيت الطعام بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى عام 93/92 نحو 15.7٪ مقابل 25.2 عام 89/88 . وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الذرة الشامية واللحوم الحمراء والسكر عام 92/91 نحو 74.8٪ و 84.1٪ و 68.2٪ على الترتيب بينما بلغت النسبة عام 93/92 للألبان والفول البلدى نحو 100٪ و 69.1٪ لكل على الترتيب ـ (جدول 1-13) .

1-9 العمالة الزراعية :

تمثل العمالة الزراعية فى مصر نحو 32.0٪ من جملة العمالة فى مصر وقد انخفضت تلك النسبة خلال السنوات الخيرة حيث انخفضت من 37.5٪ عام 85/84 إلى 32.0٪ عام 93/92 ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التى جعلت من القطاع

الزراعى قطاع طارد للعمالة ويقف على رأس تلك الأسباب التحويلات من القطاع الزراعى إلى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى بالإضافة إلى تدهور الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية وغيرها .

جدول (1-13)

نسبة الاكتفاء الذاتى من أجل السلع الغذائية خلال الفترة 89/88 - 93/92

السلعة	89/88	90/89	91/90	92/91	93/92
القمح	29.6	36.6	43.8	48.3	50.5
الذرة الشامية	76.4	77.2	76.1	74.8	——
العدس	15.1	25.8	17.6	9.9	7.6
اللحوم الحمراء	82.1	78.5	83.6	84.1	——
السكر	54.5	59.5	55.5	68.2	71.0
زيت الطعام	25.2	35.1	19.7	14.4	15.7
الفول	97.2	97.3	98.3	48.4	69.1
البيض	98.8	99.9	99.9	99.9	——
اللبن الطازج	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى 1994.

وقد انعكست الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية فى قطاع الزراعة على المتوسط السنوى للإنتاجية حيث بلغ المتوسط السنوى للأجر فى قطاع الزراعة عام 93/92 نحو 1130.3 جنيه مقابل 190.5 جنيه فقط عام 85/84 بينما بلغ هذا الأجر فى المتوسط العام للجمهورية 2463 جنيه عام 93/92 مقابل 630 عام 85/84 . الأمر الذى أدى إلى انخفاض الإنتاجية فى قطاع الزراعة عام 93/92 إلى 3145 جنيه فى السنة فى الوقت الذى بلغ فيه 6859 جنيه كمتوسط عام للإنتاجية السنوية على مستوى الجمهورية . جدول (1-14) .

جدول (1-14)

العمالة الزراعية والمتوسط السنوى للأجر والإنتاجية فى قطاع الزراعة فى مصر خلال الأعوام 85/84 - 93/92

البيان / السنوات	85/84	88/87	91/90	93/92
العمالة الزراعية (ألف عامل)	4345	4451	4500	4649
العمالة فى القطاعات السلعية (ألف عامل)	1630.2	6989.2	7337	7750
العمالة القومية (ألف عامل)	1159.3	12515.3	13527	14335
٪ الزراعية/السلعية	67.6	63.8	61.3	59.9
٪ الزراعية/القومية	37.5	35.6	33.3	32.4
المتوسط السنوى للأجر (بالجنيه)				
فى قطاع الزراعة	190.5	522.3	855.5	1130.3
فى القطاعات السلعية	432.5	888.3	1551.3	1814.4
المتوسط العام للجمهورية	630.4	1231.3	2088	2463.8
٪ الزراعية/السلعية	44.0	58.8	55.1	62.3
٪ الزراعية/للجمهورية	30.2	42.4	41.0	45.9
المتوسط السنوى للإنتاجية (بالجنيه)				
قطاع الزراعة	931	2000.2	3096.7	3145.2
القطاعات السلعية	1757.4	2991.9	6916.3	7043.2
المتوسط العام للجمهورية	1760.1	3441.3	6725.0	6859.9
٪ الزراعية/السلعية	53	66.8	44.8	44.7
٪ الزراعية/للجمهورية	52.9	58.1	46.0	45.8

* أرقام عام 83/82 .

المصدر : البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ أعداد متفرقة

1-10 الائتمان الزراعي في مصر :

يتولى توفير الائتمان الزراعى فى مصر بشكل أساسى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . وهو هيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة تتبع وزير الزراعة يتبعه 17 بنك محافظة و 155 فرعًا بالمراكز الإدارية و 801 بنك قرية و 4318 مندوبية فى القرى وقد بلغت جملة الأموال التى قدمها البنك كائتمان لمختلف الآجال والأغراض نحو 2.8 مليار جنيه عام 1993/92 مقابل 4.1 مليار جنيه عام 91/90 و 151 مليون جنيه فقط عام 1977 .

وإلى جانب ما يقدمه بنك الائتمان الزراعى من ائتمان للقطاع الزراعى فى مصر وهو ما يمثل نحو 74٪ من جملة الائتمان الموجه للقطاع ، فإن البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال قد ساهمت خلال عام 91/90 بنحو 1.4 مليار جنيه منها 1.2 مليار جنيه من البنوك التجارية ، 0.2 مليار جنيه من بنوك الاستثمار والأعمال .

إلا أنه على الرغم من تلك المساهمة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال إلا أن جملة ما قدمته البنوك التجارية من ائتمان عام 1991/1990 بلغ نحو 43.4 مليار جنيه خص منها قطاع الزراعة نحو 1.2 مليار جنيه بنسبة نحو 2.7٪ فقط من الجملة .

أيضًا اتضح أن نصيب قطاع الزراعة من الائتمان الممنوح من بنوك الاستثمار والأعمال لم يتعد 1.7٪ حيث قدمت تلك البنوك نحو 4.3 مليار جنيه كمتوسط للفترة 80/79 ـ 91/90 لكافة قطاعات النشاط الاقتصادى منها 67.9 مليون جنيه لقطاع الزراعة (جدول 1-15) .

وبنك التنمية والائتمان الزراعى يمنح القروض لكافة المزارعين والمستثمرين فى قطاع الزراعة كما يمنح القروض لمختلف الأغراض والآجال وتختلف الضمانات باختلاف نوع وأجل القرض وتتراوح بين ضمانات أصول أو منقولات أو ضمانات جماعية فى حالة الإقراض للجمعيات والهيئات أو بضمان المحصول (ضمان استخدام القرض فى الغرض المقدم له وليس توريد المحصول) .

جدول (1-15)

تطور القروض الممنوحة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفقًا لأجالها وأنواعها خلال الفترة (1977 - 1991/1990)

السنة	إجمالى القروض		قروض قصيرة الأجل						قروض متوسطة وطويلة الأجل	
			إنتاج نباتي		استثمارية		جملة القروض قصيرة الأجل			
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
1977	151.02	100	132.8	87.9	14.3	9.5	147.1	97.4	3.92	2.6
1978	172.8	100	145.1	83.9	20.9	12.2	166.0	96.07	6.78	3.93
1979	211.4	100	168.5	79.7	25.2	11.9	193.7	91.63	17.70	8.37
1981/1980	372.2	100	211.7	56.9	69.2	18.6	280.9	75.5	91.3	24.5
1982/1981	609.1	100	271.6	44.6	146.5	34.1	418.1	68.7	191.0	31.3
1983/1982	664.0	100	316.9	47.7	178.5	26.9	495.4	74.6	168.6	25.4
1984/1983	852.5	100	325.3	38.2	283.4	33.2	608.7	71.4	243.8	28.6
1985/1984	1134.3	100	258.0	31.6	451.2	39.8	809.2	71.4	325.1	28.6
1986/1985	1590.7	100	433.6	27.2	652.3	41.0	1085.9	68.3	505.8	31.7
1987/1986	2328.2	100	676.7	29.1	967.5	41.6	1644.2	70.7	684.0	29.3
1988/1987	2287.3	100	807.0	25.1	1055.6	46.2	1862.6	81.5	424.7	18.5
1989/1988	2886.0	100	986.6	34.2	1475.4	51.5	2462.0	85.3	424.7	14.7
1990/1989	3295.0	100	1264.9	38.4	1505.7	45.7	2770.6	84.1	524.4	15.9
1991/1990	4136.9	100	1540.0	37.2	1613.0	39.0	3153.0	76.2	983.9	23.8
1992/1991	2816.8	100	611.9	21.7	1172.7	41.6	1784.6	63.4	023.2	36.6

المصدر : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ـ الإدارة العامة للائتمان .

11-1 التعاونيات الزراعية فى مصر :

عانى التعاون الزراعى فى مصر منذ منتصف السبعينيات كثيرًا من الصعوبات والتحولات المؤسسية جعلته فى وضع لا يستطيع معه القيام بمسئوليته خاصة فى الوقت الذى يتم فيه تطبيق برامج التحرر الاقتصادة وإلغاء الكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية وتنشيط دور القطاع الخاص ويجب إعادة تقويم البنيان التعاونى وتعديل قوانينه وأنظمته الإدارية والمالية بحيث يتم بناءه على القاعدة المنتجة والأفراد دون هيمنة الدولة .

ويتكون البنيان التعاونى الزراعى فى مصر من 5199 جمعية تعاونية[1] منها 4384 جمعية محلية و 815 جمعية نوعية 61 (جمعية تسويقية و 703 جمعية ثروة حيوانية و 51 جمعيات نوعية أخرى) ويتصاعد تنظيم البنيان التعاونى فى مصر فى تكوين هرمى حتى يصل فى قمته إلى جمعية عامة على المستوى القومى ، (جدول 1-16) .

جدول (1-16)

عدد الجمعيات التعاونىة الزراعية فى مصر عام 1993 مقارنة بعام 1988

البيان	1988	1993
الجمعيات المحلية	4350	4384
الجمعيات النوعية :		
تسويقية	53	61
ثروة حيوانية	739	703
أنواع أخرى	118	51
جملة الجمعيات النوعية	910	815
الإجمالى	5260	5199

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ "الكتاب الإحصائى السنوى" 1993 .

(1) تشمل جمعيات الائتمان الزراعى والإصلاح الزراعى فقط .

12-1 التغيير فى دور ومهام المؤسسات الزراعية :

فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة ستجابه المؤسسات الزراعية بمستجدات ومتغيرات تختلف عن الأوضاع السابقة مما يستلزم تطوير مهام وأداء تلك المؤسسات .

ومن أهم تلك المؤسسات ، وزارة الزراعة وإدارتها المختلفة المنتشرة فى كافة أرجاء القطاع الزراعى ، يلى ذلك التعاون الزراعى كمؤسسة شعبية ، ثم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

فبالنسبة لوزارة الزراعة وإداراتها المختلفة سيتحدد دورها فى المجالات التالية :

⇐ أنشطة البحوث والدراسات ، المتعلقة بالتنمية الزراعية الرأسية والأفقية ، وتطوير أساليب الزراعة ، فمازال المجال متسعًا أمام البحوث الزراعية لزيادة الإنتاجية وزيادة الرقعة المزروعة وحل العديد من المشاكل الزراعية المتعلقة بالإنتاج سواء ما يتعلق بالمحاصيل أو التربة أو المياه .

⇐ إكثار البذور ، للحصول على التقاوى المنتقاه وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثية ، مع العمل على نشر النوعيات والسلالات الجديدة والأكثر كفاءة والأعلى إنتاجية . وهذا الدور من أهم واجبات المؤسسات الزراعية فى المرحلة الجديدة ، وتلك المؤسسات هى المؤهلة للقيام به ـ لما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا وعلماء وتمويل ووقت وذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام أساليب علمية متطورة كالهندسة الوراثية وغيرها ، للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة فى محاصيل مثل القمح والأرز والذرة .

⇐ الإرشاد الزراعى ، حيث تتطلب التنمية نقل نتائج البحوث والمستجدات الزراعية إلى الزراع فى الحقل وذلك بواسطة جهاز الإرشاد الزراعى الذى يجب أن يكون أكثر تطوراً وأكثر قدرة من حيث الإمكانيات المادية والفنية والبشرية المتعلقة بإعداد المرشد الزراعى الكفء ، حتى يستطيع أن يؤدى الدور المنتظر منه فى

المرحلة المقبلة والذى يختلف كثيرًا عن ما يؤديه حاليًا .

⇐ مراقبة مدخلات القطاع الزراعة ـ (الدور الرقابى للأجهزة الزراعية) ، فى ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل فى مستلزمات الإنتاج ، ودخول القطاع الخاص فى هذا النشاط ، فلابد من رقابة معينة على نوعية وكفاءة تلك المستلزمات وأول تلك المستلزمات التى يلزم رقابتها هى المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواع من السموم التى يلزم التأكد من نوعياتها والسماح باستخدامها ، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية أن تراقب تلك النوعيات ولا تسمح باستيراد أو تداول النوعيات المحظور استخدامها دوليًا .

كذلك بالنسبة للبذور والأسمدة ، حيث يلزم مراقبة الواردات وصلاحيتها ، والجهات التى تقوم بإنتاجها .

وهناك جانب أساسى من جوانب الرقابة ولا يأخذ حقه فى الاهتمام الكافى من الجهات الحكومية التى يعد هذا الدور من أهم أدوارها ، ألا وهو رقابة الحد من تلوث السلع الزراعية الغذائية ، وذلك عن طريقة رقابة الإنتاج الزراعى وخلوه من التلوث وملائمته للاستهلاك ، ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة الإنتاج بتحليل عيناته على مستوى الحقل وفى الأسواق .

كذلك مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية كالتشريعات التى تنظم الزراعة فى بعض المناطق ، وتشريعات الرى والصرف ، ومقاومة الآفات والأمراض المتعلقة بالثروة الحيوانية ، مما يهدف إلى حماية الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى .

وبالنسبة للتعاون الزراعى ، فإن التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى يستلزم إعادة بناء هيكل الحركة التعاونية الزراعية ، وتغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لمرحلة تحرير قطاع الزراعة ، بما يؤدى إلى تحقيق أهداف الزراع وإطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجين ومستهلكين ، وبما يحقق أهداف المجتمع أيضًا .

ومن المتوقع أن يمارس التعاون دوره فى توجيه الإنتاج الزراعى وترشيد استخدام الموارد الطبيعية أو الاستثمارية ، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائداً .

وسيصبح القطاع التعاونى فى منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج بأساليب تعاونية لصغار الزراع حفاظًا على مستوى الإنتاج ومستوى معيشة الزراع . ومن ثم فلابد أن تبحث التعاونيات عن أساليب تبادلية أو تكاملية تساعدها فى توفير احتياجاتها التمويلية .

وفى ظل برامج التكيف الهيكلى . وسياسة السوق الحر واختفاء أساليب التسويق الزراعى الحالية ستتحول سوق السلع الزراعية إلى سوق تنافسية ، ونظرًا لما يتصف به الإنتاج الزراعى من خصائص ، فإن الجانب الأضعف ـ فى المدى القصير على الأقل ـ هى جانب الزراع . ومن ثم فلابد من العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين فى بيع محاصيلهم . وذلك عن طريق قيام التعاونيات بدورها التسويقى سواء فى شكلها الحالة أو إنشاء تعاونيات متخصصة للتسويق الزراعى . وسواء التسويق الداخلى أو الخارجى .

وفى تلك المرحلة أيضًا سيتغير البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ليصبح كالبنوك التجارية ، يمول القطاع الزراعى ولكن بأسعار الفائدة فى السوق ، وسيتوقف دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية . ومع تزايد القطاع الخاص والتعاونى فى التعامل فى مستلزمات الإنتاج الزراعى يتقلص فى المقابل دور البنك .

مما سبق يتضح أن لبرامج التكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى جوانبها الإيجابية العديدة ، وفى ذات الوقت لها نواحى سلبية خاصة فى المدى القصير ـ مما يستلزم من الإجراءات ما يقلل ويوقف إلى الحد الأدنى تلك النواحى السلبية . كما أن دور الدولة فى القطاع سيظل فعالاً ومؤثرًا .

13-1 الأهداف التنموية فى القطاع الزراعى فى المرحلة القادمة :

الأخذ بأسلوب التخطيط التأشيرى بديلاً عن التخطيط المركزى خلال المرحلة القادمة يستلزم استخدام أدوات السياسة الاقتصادية لتوجيه القطاع الزراعى بما يحقق أهداف المجتمع .

ومن ثم يمكن القول أنه خلال الفترة القادمة لابد أن يعمل القطاع الزراعى من خلال التخطيط التأشيرى وأدواته لتحقيق الأهداف التالية :

1- **زيادة الإنتاج :** بما يحقق مزيد من الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية التى تدنى معدل الاكتفاء الذاتى منها خلال العقد الأخير خاصة القمح والسكر والزيوت ، ومجموعة البروتين الحيوانى . مما يستلزم استخدام الأدوات والوسائل المناسبة لتوجيه الإنتاج وتحفيز الزراع على إنتاج تلك النوعية من السلع - ذلك لأن زيادة معدل الاكتفاء الذاتى يؤدى إلى خفض الواردات ومن ثم عجز الميزان التجارى ، كما يؤدى إلى آثار سياسية واجتماعية مطلوبة فى المرحلة القادمة .

2- **تطوير أصناف وسلالات المحاصيل الزراعية :** ذلك لأن زيادة الاكتفاء الذاتى عن طريق زيادة الإنتاج وفى ضوء محدودية الرقعة المزروعة لن يأتى إلا عن طريق الزيادة الرأسية فى الإنتاج الزراعى ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة - كالهندسة الوراثية وغيرها - للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة فى محاصيل مثل القمح والأرز والذرة ، وبالتالى لابد أن تعمل الخطة على دعم وتحفيز مراكز البحوث على توفير هذه النوعية من السلالات خلال فترة قصيرة حتى يمكن الاستفادة بها وزراعتها خلال الفترة القادمة . والأمل معقود على تلك الإمكانية لإعطاء طفرة كبيرة فى إنتاجنا الزراعى ، وقد تحقق ذلك فى كثير من الدول .

3- **التوسع الأفقى :** حيث يمكن عن طريقه علاج عديد من مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . ذلك لأن التوسع يؤدى إلى زيادة المساحة المزروعة

ومن ثم الإنتاج ، كما أنه يؤدى إلى زيادة العاملين والمالكين لتلك الأراضى ومن ثم ينخفض مستوى البطالة وما يرتبط بها من مشاكل فى المجتمع .

فمن الضرورى أن تركز الفترة القادمة على إطلاق حرية الاستصلاح والتملك فى الأراضى الصحراوية دون معوقات ، وأن تقوم الدولة بالدور الذى يجب أن تقوم به فقط فى ظل سياسة التحرير الاقتصادية ، وأن تتحقق مصداقية القائمين على تنفيذ تلك السياسة فى هذا القطاع الحيوى والرئيسى فى الاقتصاد القومى .

4- **تطوير وترشيد أساليب الرى :** ستكون ، وبلا شك مشكلة المياه هى مشكلة القرن القادم سواء على مستوى الدول أو على مستوى العالم . ومن ثم فلابد من العمل على تلافى آثار نقص المياه فى المستقبل ، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لما هو متاح منها بالإضافة إلى البحث عن مصادر جديدة - والاستخدام الأمثل للمياه يتطلب تطوير أساليب الرى والحد من الأساليب التقليدية - الرى بالغمر - كذلك إدخال مياه الرى فى إطار المحاسبة الاقتصادية وتحديد قيمة لها .

وتطوير تلك الأساليب يتطلب عناصر لعل فى مقدمتها توفير وسائل ومعدات الرى الحديث ، جهاز فنى وإرشادى كفء ، مصادر تمويل للزراع لاستخدام تلك المعدات .

وفى هذه الحالة لابد من تشجيع وتحفيز الزراع على إدخال الأساليب الحديثة فى رى أراضيهم بمختلفة الوسائل سواء حوافز إيجابية أو سلبية .

كما أن ترشد استخدام مياه الرى يتيح إمكانية أكبر لزيادة المساحات المستصلحة وبالتالى زيادة الإنتاج وزيادة العمالة ، وزيادة الملكيات الزراعية .

5- **زيادة الصادرات الزراعية :** ويعد ذلك هدفًا أساسيًا يجب توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيقه ، حيث يؤدى ذلك إلى خفض العجز فى الميزان التجارى ومن ثم خفض معدلات التضخم ، وفى ذلك علاج لعديد من مشكلات الاقتصاد القومى .

وزيادة الصادرات الزراعية لها متطلبات عديدة لا سيما فى ضوء التطورات العالمية . وإمكانيات السوق الأوروبية ومن هذه المتطلبات تطوير النواحى الفنية والإدارية فى عمليات التصدير الزراعى ، بالإضافة إلى تطوير نوعيات الإنتاج المطلوبة للتصدير . ويتأتى ذلك بالطبع عن طريق توجيه الزراع وقطاع التصدير بمختلفة الإجراءات المحفزة لدفع عملية التصدير الزراعى . كما يجب إطلاق المنافسة فى هذا القطاع ـ كما هو مطلوب فى باقى القطاعات ـ بما يخدم أهداف التصدير .

وفى هذا الصدد يلزم التعرف على العوامل التى أدت إلى فقد الصادرات التقليدية المصرية أسواقها العالمية .

6 ـ **تطوير التعاون الزراعى** : فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، واتباع أسلوب التخطيط التأشيرى ومن ثم دور العوامل الاقتصادية ـ قوى السوق ـ فى توجيه الموارد ، وإعادة ترتيب أولويات الخطة ، وتقليص القطاع العام ، ورفع يد الدولة عن التدخل فى جوانب متعددة من الاقتصاد القومى . كل ذلك سيؤدى بالطبع إلى تغيرات تمتد أثارها إلى قطاع الزراعة وقطاع التعاون الزراعى .

ففى قطاع الزراعة تم تحرير نمط الإنتاج ، وتحرير أسعار السلع الزراعية والتسويق ، كما تم تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى . كل تلك العوامل السابقة ستؤدى إلى ضرورة أن يتغير دور وطبيعى القطاع التعاونى .

7 ـ **عدالة التنمية بين الحضر والريف وتنمية القرية** : تحديات التنمية فى مصر كبيرة وذلك راجعًا للظروف التى مر بها المجتمع خلال النصف قرن الأخير ، بالإضافة إلى التغيرات العالمية والتى تنعكس بدورها محليًا . ومن ضمن تلك الآثار تركز الاهتمام بالحضر دون الريف . بالمدينة أكثر من القرية مما نتج عنه فجوة تنموية كبيرة بينهما .

ومن ثم فأصبحت عملية تنمية الريف متداخلة ومتشابكة وتتطلب النظرة التكاملية من حيث البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى لهذه التنمية ، مع

التركيز على تحسين دخول ومستوى معيشة الفئات السكانية الأكثر فقرًا وحاجة فى مجتمع القرية ، ومع الأخذ فى الاعتبار مقدرة التنمية على الاستمرار والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .

وهنا تجدر الإشارة إلى جملة من المشاكل والمعوقات التى تتصف بها القرية والتى يلزم الإلمام بها حتى يمكن التعرض لجوانب التنمية الريفية على أسس واضحة .. ومن تلك المعوقات :

⇐ اختلال التوازن بين الأرض والسكان ، بما يعنى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المزروعة ، وكذلك تضاؤل الحيز المخصص للسكن الريفى ، وتكدس القرية بالسكان ، وما يترتب على ذلك من أثار والتى من ضمنها تلوث البيئة .

⇐ انخفاض الاستثمارات فى القرية وبالتالى فرص العمل مع استمرار الزيادة السكانية ، مما يؤدى إلى الزيادة فى تيار الهجرة من الريف إلى المدن وما يترتب عليه من مشكلات ونتائج .

⇐ ما تتصف به القرية من تخلف اقتصادى واجتماعى ، من حيث ندرة المشروعات ، وتخلف التكنولوجيا الزراعية وطرق الإنتاج وتخلف قيامها بالدور المنوط بها ، ومن ضمن أهم المشكلات الاجتماعية والتى تنعكس على مختلف جوانب الحياة فى القرية المصرية ، ظاهرة الأمية فى الريف (حيث قدرت نسبة الأمية فى تعداد عام 1986 نحو 47٪ للذكور ونحو 77٪ للإناث) .

⇐ غياب التنظيمات والمنظمات الأهلية والتى من المفروض أن يشارك بها المواطنون لخدمة أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية بالاعتماد على الذات وعلى القدرات المتاحة (مع بعض المساعدات والدعم من عدة مصادر حكومية وغير حكومية) ، وذلك حتى يمكن تنمية المجتمع المحلى .

وفى ضوء ما سبق فإن التنمية العادلة للريف وللقرية أصبحت ضرورة ملحة حتى نستطيع أن نلحق بالقرن الحادى والعشرين وحتى لا تزداد الفجوة التنموية ، وللقضاء على البطالة ، وذلك من خلال :

⇐ تنمية ريفية متكاملة تشارك فيها وتتحمل مسئولياتها كافة جهات ومؤسسات الدولة بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية والمنظمات الشعبية التى يفترض أن يكون لها الدور الأكبر فى عملية التنمية الريفية .

⇐ توفير قاعدة بيانات عن القرية ـ حيث يعد ما هو متاح من بيانات ومعلومات اقتصادية واجتماعية عن القرية غير كافى ـ ويجرى تحديث تلك البيانات باستمرار لاستخدامها فى حصر الموارد والإمكانيات والتعرف على الاحتياجات ووضع الخطط وتنفيذها ومتابعة التنفيذ . مع التأكيد على دور الوحدات المحلية فى هذا المجال .

⇐ تشجيع وتنظيم الأنشطة المرتبطة بالمشروعات الإنتاجية المولدة للدخل فى الريف لخلق فرص العمل ورفع المستوى الاقتصادى ، ومن ثم الاجتماعى وتثبيت سكان الريف ، وذلك من خلال دعم وتوفير التدريب والإرشاد ، وتنظيم وتشجيع التسويق والتمويل وإدخال التكنولوجيا الحديثة ، وزيادة دور ومشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة التنموية من خلال تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية ـ أو العاملة فى الريف سواء كانت حكومية أو شعبية وإيجاد إمكانية للتنسيق بينها لدفع عملية التنمية الريفية .

وفى ضوء التوصيف السابق ولكى تتحقق تنمية ريفية مستوفاة لأهداف المجتمع فمن الضروى وجود البرنامج القومى للتنمية الريفية[1] ، وأولى ركائزه هو إقناع واقتناع القيادة السياسة فى الدولة بأهمية وحتمية التنمية الريفية وجوهريتها لمستقبل التنمية القومية فى البلاد ، وذلك من حيث تغيير الرؤى الرسمية للريف وتنميته عن ذى قبل (وتلك التنمية تتحقق من خلال مشاركة شعبية إيجابية فى كافة مراحل التنمية وفى إطار ديمقراطى سليم . ومن ثم فإن عملية التنمية الريفية تمر بمراحل عدة على مستويين :

---

(1) د. إبراهيم محرم "التنمية الريفية" ـ مؤسسة فريدريش ناومان ـ 1994 ص 235 ـ 270 .

1 ـ المستوى القومى وفيه دعم مفهوم التنمية الريفية ، وإعداد الاستراتيجية العامة لها .

2 ـ المستوى المحلى ، ويتضمن عدة مراحل ، الاستكشاف والتحليل التى تشمل حصر الموارد البشرية المتاحة وحصر الخدمات المتاحة بالقرية وحصر المنظمات الاجتماعية والشعبية ومواردها ، ثم مرحلة استثارة المجتمع لتركيز انتباه المجتمع على إمكانياته وموارده وطرق استغلالها والطرق الأفضل للاستغلال .

يلى ذلك مرحلة التخطيط للتنمية وتهدف إلى وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق أهداف أبناء المجتمع المحلى .

يلى ذلك مرحلة تنفيذ الخطة ولها مواصفاتها وخصائصها أيضًا . ثم مرحلة التقييم والتى تستهدف التعرف على ما تحقق ومقارنته بالمستهدف .

المراجع

1 ـ د. إبراهيم محرم "التنمية الريفية" ـ مؤسسة فريدريش ناومان ـ 1994 .

2 ـ البنك الأهلى المصرى ـ "النشرة الاقتصادية" ـ أعداد متفرقة .

3 ـ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، الإدارة العامة للائتمان .

4 ـ البنك المركزى ـ "النشرة الاقتصادية" ـ المجلد السادس والأربعون 1993 ـ القاهرة .

5 ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ "الكتاب الإحصائى السنوى" 1993 .

6 ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ "الكتاب الإحصائى السنوى" 1994 .

7 ـ معهد التخطيط القومى "تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة" ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 75 ، 1992 .

8 ـ وزارة التخطيط ـ إطار خطة 95 ـ 1996 .

9 ـ وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية (88/87 ـ 1992/91) ، المجلد السنوى الخامس 1992/91) .

10 ـ وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة (93/92 ـ 1997/96) ، المجلد السنوى الأول ـ إبريل 1992) .

11 ـ وزارة الزراعة ـ التعداد الزراعى ـ أعداد مختلفة نشرة الاقتصاد الزراعى ـ أعداد مختلفة .